من الأول تانى

أعتقد – و كثيرون مثلي - أن حكم الإدارية العليا ببطلان الجمعية التأسيسية لم يأت فقط ليمنع تعدٍ صارخ على حق المجتمع ولكن ليمنح فرصة – قد تكون الأخيرة – لعودة القوى السياسية إلى الرشد السياسي وتصحيح انحيازاتها لصالح الوطن وحده قبل أي مكتسبات حزبية أو شخصية.

وإن كان الأمر كذلك .. فعلينا جميعًا - و بدون تزيد - أن نتواضع وأن نرد الأمور إلى أصولها قبل أن نشرع في بناء جديد قد يكون على غير أساس فينهدم أو يبقى عليلاً. و ليس عيبًا أن نعيد على أنفسنا الأمور من أولها مرة أخرى لعلنا لا نكرر خطأ .. يعني نعيد من «الأول تاني» ..

الأصل في الأمور أن برغم ما يتصوره المجلس العسكري الحاكم والقوى السياسية بأن ما ينتهون إليه في اجتماعاتهم المتتالية مشروعًا بشكل مطلق - بمباركة و توكيل المواطنين لهم من خلال استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ أو في انتخابات البرلمان بغرفتيه - فإن هذا الاعتقاد ليس صحيحًا على إطلاقه. هذا التصور يكون صحيحًا فقط عند التزام كل من المجلس العسكري والقوى السياسية - الممثلة برلمانيًا أو الموجودة دفتريًا في السجلات السياسية المصرية من أحزاب وشخصيات ورقية - بنصوص ما أوكلهم الشعب فيه .. فإن حادوا عن حدود وشروط الوكالة فكل ما ينتهوا لن يكون من حيث الأساس صحيحًا.

بمعنى أدق .. كان المسار الذي انتهى إليه استفتاء ١٩ مارس (اختلفنا أو اتفقنا معه) هو انتخاب برلمان بغرفتيه (شعب وشورى) ..فانتخاب رئيس جمهورية .. فوضع دستور. كان هذا هو نص الوكالة التي أعطيت للمجلس العسكري لإدارة الفترة الانتقالية على أساسها .. ورغم تحفظي على تفاصيل هذا التوجه إلا أنه ليس هذا هو موضع مناقشة مدى صحة هذا المسار من عدمه .. فهذا ماانتهينا إليه ديمقراطيًا وعلينا جميعًا تحمل مسؤولياته. وفي طيات هذا الاختيار كان بكل المقاييس البرلمان والرئيس مؤقتين, بل ومرتهنين بحكم المواد الانتقالية التي سترد في الدستور الذي يأتي بعد الرئيس، ولكن في حمى الاغتنام السياسي نسيّ معظم الفرقاء أن ما يغتنمونه هو ملك لشعب أوكل إدارة حقوقه، لكنه أبدا لم ولن يتنازل عنها لأي منهم.

وعليه ففي وقت نجد فيه سجالاً يبدأ بين مرشحي الرئاسة وفرقاء السياسة من جهة وبين المجلس العسكري من جهة أخرى .. حين أعلن المشير أن وضع الدستور يسبق الرئيس .. مرة بدعوى أن هذا هو مدخل للتسلل لإطالة الفترة الانتقالية .. ومرة بدعوى أن صلاحيات الرئيس يلزم أن ترد في دستور يسبق توليته وكأن الأمر يخصهم وحدهم. لم يراجع أي منهم ما التزموا به أمام الناس بل ولم يظهر عليهم أنهم يأبهون لاحتساب الناس عليهم في تغيير ما اتفق عليه دون الرجوع للمواطنين. وكأنهم يعلنون ما يعتقدونه بأن الشعب ليس طرفًا في حكم مقدراته أو على الأقل يريدونه كذلك.

يريدونه ذلك الكم المهمل .. الذي يتحكم كل أحد في مصيره بجرأة تصل إلى حد الوقاحة دون أدنى شعور بوجوب التبرير أو احتمال المساءلة.

الآن نقول إن خطيئة تشكيل الجمعية التأسيسية لن يكفر عنها إلا البحث الصادق عن معايير توافق يقبل بها عدول عموم المصريين على اتساع دائرتهم وليست عن معايير توافق تخص فرقاء السياسة حتى وإن اتفقوا. الشعب سيبقى حاضرًا مدافعًا عن حقه في دستوره في كل مراحله. سيدافع عن دستوره من أول صحة تمثيل قطاعات الوطن كفاءة ورمزًا في التأسيسية, إلى دقة تعبير مواد ذلك الدستور عن طموحات هذا الوطن, وحتى سلامة الالتزام به أداة لتحقيق العدل والحرية والإنسانية لجميع أبناء مصر.

وأما بالنسبة لتقديم الدستور على انتخابات رئاسية فلن يقبل به كتعديل إجرائي إلا إذا ضمن الشعب أنه ليس من قبيل المناورات السياسية التي وللأسف يبتذل فيها أرقى معاني الدولة وهي مؤسساتها الدستورية. فالهرولة في وضع دستور قد تنتهي إلى وضع وثيقة ليس من خلاف في معظمها ولكنها تبنى هكذا لتثبيت وضع سياسي سائل لمصلحة فصيل أو تيار .. ستظهر أماراته مرة أخرى في الآلية التي ستعتمد في إعادة تشكيل تأسيسية الدستور.

ولا أرى قبولاً للاستجابة لضغط الوقت وادعاء أن الإعلان الدستوري الحالي ليس كافٍ لتولي رئيس منتخب (وهو قطعًا منافٍ لما استفتينا عليه كما أشرنا قبلا) إلا على أساس حديث واضح من المجلس العسكري والقوى السياسية يعلن فيه أننا بصدد وضع «دستور مرحلي» ولا أقول «مؤقت» يسعنا في إدارة مرحلة تأسيس (وليس انتقال) قد تمتد بنا عشر سنوات على الأقل.

وأعلم أن هذا الدستور المرحلي يستطيع أن يتعامل مع جميع الإشكاليات الحساسة .. كوضع المؤسسة العسكرية .. إلى طبيعة الحكم المختلط ويكون أحد القوائم التي نعيد عليها بناء مؤسسة سياسة مصرية وطنية تزيل ملامح الركام السياسي الذي نحياه وعيًا وممارسة.

الحقيقة التي يغفل أو يتغافل عنها معظم لاعبي الساحة السياسية المصرية هي أن الشعب المصري قد استرد عصمة حكم وطنه في يده .. وأي مراوغة في «المبادئ » أو «الإجراءات» لن تغير من تلك الحقيقة شيئًا. بل إنها ستزيد الأمور تعقيدًا عليهم حيث ستعجل بإحلال من يقوم بتلك المماحكات السياسية المنتمية للماضي غير مأسوف عليه - بغيره من قوى المستقبل السياسي المصري وهي تتشكل وآتية لا محالة.

إعمال العقل واقتفاء العدل ونبذ الكبر والإعراض عن الوصاية على الشعب هي طريقنا لمستقبلنا .. وليس ثمة طريق آخر

فكروا تصحوا..